الحريري ينفي توقيع اتفاق يلغي المحكمة الدولية

لبنان يشهد غداً صراعاً محموماً حول تسمية رئيس للحكومة

■،، بيروت/ وكالات

نفى رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري أمس ما ورد في وسائل الإعلام عن توقيعه على بنود اتفاق جرى في إطار المساعي السورية – السعودية، يقضي بإلغاء المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.

وقال بيان صادر عن المكتب الإعلامي للحريري تعقيبا على المعلومات التي تتداولها بعض وسائل الإعلام حول الاتفاق الذي جرى بحثه في شأن المحكمة الدولية: "إن ما ورد خطأ، عن مصادقة الرئيس سعد الحريري، على بنود الاتفاق، مع كل من الرئيس السوري بشار الأسد وحسن نصر الله أمين عام حزب الله، أوحى كما ولو أنه جرى التوقيع على الورقة المتداولة، وهو أمر لم يحصل حتما، ولا أساس له من الصحة". وكان وليد جنبلاط قال، أمس الاول في مؤتمر صحفي، إنه تم تثبيت بنود المبادرة السورية – السعودية "من خلال البيان الوزاري عبر النقاط الآنفة الذكر وهي موجودة ومصدقة من بشار الأسد ونصر الله والحريري" وأن المبادرة العربية كانت واضحة وكانت "تنص على إلغاء ارتباط لبنان بالمحكمة من خلال إلغاء بروتوكول التعاون ووقف التمويل وسحب القضاة".

وأشار بيان الحريري إلى أنه لم يكن هناك أي توقيع "والأمور بقيت في إطار المداولة، ومن خلال سلة متكاملة، وفقا لخريطة الطريق التي أكدتها الجهود القطرية – التركية المشتركة، وعلى قاعدة التوجيهات التي سبق أن عبر عنها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز".

وقال البيان إنه سبق للرئيس سعد الحريري أن أعلن ذهابه بصيغة التسوية التي طرحت إلى أبعد مدى ممكن، على أساس خريطة طريق متكاملة، سبق أن أعدت في إطار المشاورات السعودية – السورية، ثم جرى التأكيد عليها من خلال الجهود القطرية التركية الأخيرة".

وأوضح البيان أن خريطة الطريق المذكورة "لا تقف عند حدود الورقة التي أتى على ذكرها وليد جنبلاط، وجرى التداول ببعض بنودها في وسائل الإعلام. فالبنود مجرد خطوة في مسار دبلوماسي وسياسي". وأشار البيان أن مسار التسوية "كان من المفترض أن يؤدي إلى صيغة متكاملة للمصالحة الوطنية، تؤكد على سبل تطبيق اتفاق الطائف، والتزام العهود التي قطعت في اتفاق الدوحة، والتأكيد على معالجة معضلة استخدام السلاح في بت الخلافات السياسية، ومعالجة البؤر الأمنية في كافة المناطق اللبنانية وفقا لآلية تشرف عليها مؤسسات الدولة، وتنفيذ مقررات الحوار الوطني التي جرى التوافق عليها في المجلس النيابي، وفي مقدمتها، تسليم المعسكرات الفلسطينية خارج المخيمات للجيش اللبناني، كل ذلك، من ضمن آلية متابعة تتولاها عدد من الدول الشقيقة والصديقة".

وقال إن الحريري لن يتنصل من التزامه بحماية المواقع الأمنية والقضائية في الدولة، وهو يعتبر ذلك "واجبا لن يتم التراجع عنه، وإذا كان من حق أي جهة أن تدافع عن عناصرها والمنتمين إليها، فمن باب أولى لرئيس حكومة لبنان، أن يتحمل مسؤولية حماية مواقع ورموز أساسية في الدولة، ذنبها الوحيد أنها تحملت مسؤولياتها الوظيفية والقانونية في أصعب الظروف". وأشار البيان أنه "كان الأجدر ببعض وسائل الإعلام، التي تلجأ إلى التشهير بالتسوية وبنودها أن تسأل عن الورقة التي أعدها الطرف الآخر والتي لم يكن من هدف لها، سوى الالتفاف على اتفاق الطائف، وفرض معادلات سياسية أقل ما يقال فيها، أنها تشكل حصارا للحكومة بين سعد الحريري، الرئيس الحالي لحكومة تصريف الاعمال، ومرشح تحالف "حزب الله" الذي ترجح وسائل الاعلام ان يكون رئيس الوزراء السابق عمر كرامي. وستكون المواجهة يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين متقاربة جدا، خصوصا بعد اعلان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط وقوفه الى جانب المعارضة. وقوى ١٤ مارس (الحريري وحلفاؤه) ممثلة حاليا في البرلمان بـ٦٠ من اصل ١٢٨ نائبا، وقد اعلنت تأييدها للحريري، مقابل ٥٧ نائبا لقوى ٨ مارس (حزب الله وحلفاؤه) التي تحتاج الى ثمانية اصوات اضافية من اجل ترجيح كفة مرشحها الى رئاسة الحكومة.

وتتالف كتلة جنبلاط من ١١ نائبا، خمسة دروز وخمسة مسيحيين وسني واحد. وقال رئيس المجلس التنفيذي في "حزب الله" نبيل قاووق ان "التطورات في لبنان كثيرة وخطيرة وقد دخلت البلاد في مرحلة جديدة عنوانها دفاع المقاومة عن كرامتها وسمعتها وانجازاتها". وتوجه جعجع الى "نواب الامة" بالقول انه "يتوقف على تصرفاتكم بقاء هذه الامة او زوالها".

وقال ان عملية تشكيل كرامي للحكومة اذا تمت تسميته "ستكون بين اللواء رستم غزالة والحاج وفيق صفا"، في اشارة الى مسؤول جهاز الامن والاستطلاع في القوات السورية قبيل انسحابها من لبنان اثر مقتل الحريري، ومسؤول لجنة الارتباط والتنسيق في "حزب الله". وحذر من ان وضع لبنان في ظل حكومة برئاسة كرامي "سيكون تقريبا كالوضع في غزة من ناحية الوضع الخارجي".

من جانبه اكد رئيس الهيئة التنفيذية لحزب القوات اللبنانية سمير جعجع أمس ان الاستشارات النيابية المقررة غدا الاثنين بهدف تسمية رئيس جديد للحكومة في لبنان ستجري في ظل "صراع محموم من اجل كل صوت". وقال جعجع "نحن في سياق صراع كبير جدا ومحموم على كل صوت في المجلس النيابي".. واضاف "سنسعى بكل قوتنا وبكل جهدنا لمحاولة تامين الاصوات اللازمة حتى يتم تكليف سعد الحريري بتشكيل الحكومة الجديدة".

ويتجه لبنان الى مواجهة حادة في معركة اختيار رئيس جديد على موقع رئاسة الحكومة".

أميركا وأوروبا تبديان خيبة أمل دون إغلاق باب الحوار وتطالبان طهران بإرسال معظم اليورانيوم عالي ومنخفض التخصيب لديها

فشل محادثات اسطنبول حول الملف النووي الإيراني

■،، اسطنبول/ وكالات

فشلت محادثات اسطنبول، حول الملف النووي الإيراني بين إيران ومجموعة (٥+١)، التي اختتمت أمس، في تحقيق تقدم، وسط تمسك طهران بحقها في تخصيب اليورانيوم، دون تحديد موعد لمحادثات جديدة. وقالت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إن النتائج جاءت "مخيبة للآمال"، مطالبين طهران بمعظم اليورانيوم المخصب، ومؤكدين أن المجموعة متحدة بشأن "نووي" إيران، وجاهزة للسعي من أجل حل دبلوماسي، في ضوء مؤشرات على أن العقوبات تبطئ برنامج إيران النووي.

وعبرت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون وسيطة مجموعة (٥+١)، عن "خيبة أملها" في ختام يومين من الاجتماعات في اسطنبول، وأعلنت أنه لم يتقرر إجراء جولة جديدة للمفاوضات حول هذا الملف. وقالت في مؤتمر صحفي في ختام المحادثات "لقد أعلنا في خوض محادثات حول تقدم ملموس وبذلنا قصارى جهدنا ليصبح ذلك ممكناً، أقول بخيبة إن هذا لم يكن ممكناً".

وأكدت أنه "من الضروري أن تثبت إيران أن برنامجها النووي ذو طبيعة سلمية". وفي إقرار بالفشل قالت أشتون إنه "لم يتقرر إجراء أية محادثات جديدة" مع طهران حول برنامجها النووي.

وفي مؤشر إضافي لفشل هذه المحادثات، لم يعقد أي اجتماع ثنائي خلال هذين اليومين بين البعثتين الأميركية والإيرانية بحسب دبلوماسي غربي، رغم إصرار مجموعة (٥+١) على عقد هكذا لقاء، لكن طهران رفضته.

ودعت الدول الكبرى إيران إلى الموافقة على التخلي عن معظم مخزونها من اليورانيوم المخصب، في إطار اتفاق معدل لتبادل الوقود النووي، يعتبره الغرب خطوة على طريق بناء الثقة بينه وإيران.

وقالت أشتون إن الدول الست اقترحت "نسخة منقحة لاتفاق تبادل الوقود النووي الموجه إلى مفاعل الأبحاث في طهران، وكذلك سبلاً لتحسين الشفافية عبر إجراءات مراقبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية مقبولة من المجتمع الدولي". وأضافت "كنا نأمل في مناقشة بناءة ومفصلة" لهذه الاقتراحات، "لكن اتضح جلياً أن الجانب الإيراني لم يكن مستعداً لذلك، إلا بحال قبول شروط مسبقة تتعلق بالتخصيب والعقوبات".

وأكد دبلوماسي غربي أن أشتون اقترحت على الجانب الإيراني أن ترسل طهران إلى الخارج ٢٨٠٠ كيلوجرام من اليورانيوم المخصب إلى مستوى منخفض، و٤٠ كيلوجراماً من اليورانيوم المخصب إلى مستوى أعلى.

وعقدت أشتون اجتماعاً منفرداً مع جليلي، لكن اللقاء لم يؤد إلى نتيجة، كما قال الدبلوماسي الغربي، موضحاً أن الاجتماع استمر ساعة ونصف الساعة "وقد تحدثنا كثيراً، إلا أن المواقف لا تزال نفسها".

من جهته، شدد المفاوض الإيراني سعيد جليلي أمس على حق بلاده في المضي قدماً في تخصيب اليورانيوم، ما قد يسمح برأي الغرب لإيران بالتقدم في الإعداد لاقتناء السلاح الذري.

وقال أمام الصحفيين إن إيران ووفقاً لاتفاقية عدم الانتشار النووي "تملك حق امتلاك دورة الوقود، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم".

واعتبر المفاوض الإيراني أن "هذا الحق يجب أن يعترف به"، مؤكداً أنه إذا أقرت القوى العظمى بهذا الحق، خصوصاً "هذا المنطق" لبلاده، "نحن مستعدون للمحادثات اعتباراً من الغد".

وفي الشأن نفسه، قال مسؤول أميركي رفيع أمس إن النهاية غير الحاسمة لاجتماع اسطنبول كانت "مخيبة للآمال"، ولكن المحادثات لم تنهار. وأضاف للصحفيين عقب المحادثات، أن الاجتماع انتهى دون أية نتيجة ملموسة أو حتى اتفاق على الاجتماع مرة أخرى.

وأشار المسؤول إلى أن "خلافات خطيرة ما زالت قائمة"، مؤكداً أن مجموعة (٥+١) مستعدة للسعي من أجل حل دبلوماسي مع إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي، لكن الأمر بيد طهران.

وقال "هناك مؤشرات على أن البرنامج النووي الإيراني قد تباطأ، لذا فهناك وقت ومجال للجهود الدبلوماسية، نأمل أن يراجع الإيرانيون موقفهم ويعطوا مجالاً للجهود الدبلوماسية". وأضاف أن القوى الكبرى وألمانيا "متحدون تماماً على ما نسعى إليه"، مشدداً القول "الباب مفتوح، لا نزال نعتقد أن هناك وقتاً ومتسعاً للدبلوماسية".

إلى ذلك، قال رئيس البعثة الفرنسية جاك أوديبير، عقب ختام اجتماع اسطنبول، "المهم أن مجموعة "٥+١" بقيت موحدة وواضحة حول مبادئ مهمة بمواجهة الإرادة الإيرانية في تشويه الصورة".

اخبار متفرقة

الدوما يقترح إزالة أسلحة أمريكا النووية من أوروبا

■،، موسكو

اقترح مجلس الدوما الروسي إزالة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الامريكية من المنطقة الاوروأطلسية، وفق ما جاء في مشروع البيان الذي اقترح الدوما تبنيه بالتزامن مع المصادقة على معاهدة ستارت الجديدة بالقراءة الثالثة٠ وقالت وكالة الانباء الروسية /نوفوستي/ أمس السبت ان مجلس الدوما اعتبر نشر الولايات المتحدة الامريكية أسلحة نووية غير استراتيجية خارج حدودها غير مبرر ولا يتماشى مع طبيعة العلاقات الحالية في المنطقة الاوروأطلسية وفق مشروع البيان الذي سيقترح الدوما على الرئيس الروسي الحاقه بمذكرة تبادل معاهدة ستارت من الجانبين الروسي و الامريكي٠

هذا وتنص معاهدة ستارت الجديدة التي وقعها الرئيسان الروسي والامريكي في الثامن من ابريل ٢٠١٠ في براغ على تقليص عدد الرؤوس النووية و وسائل نقلها الاستراتيجية الموجودة لدى كل من الطرفين إلى ١٥٥٠ راسا و٨٠٠ وسيلة نقل وذلك خلال السنوات السبع القادمة بعد دخول المعاهدة حيز التطبيق.

الأمم المتحدة قلقة بشأن تعثر عملية السلام

■،، عبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، عن قلقه لانعدام أي تقدم باتجاه السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، معرباً عن أمله في أن يشهد العام الحالي مزيداً من الجهود لإنهاء النزاع.

وقال بان كي مون، أمام الجلسة الافتتاحية لعام ٢٠١١م، للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف "نحن بحاجة إلى التقدم وتجاوز الجمود الحالي وأن تعود الأطراف إلى مفاوضات ذات معنى بهدف حل كل قضايا الوضع النهائي وتحقيق اتفاق تاريخي".

وأشار إلى أن المواعيد التي حددتها اللجنة الرباعية للتوصل إلى اتفاق إطاري حول قضايا الوضع النهائي ستحل بعد أقل من ٨ أشهر.

وقال الأمين العام: "لا نستطيع أن نفقد المزيد من الوقت"، مشيراً إلى أنه يتطلع إلى مشاورات مثمرة مع أعضاء اللجنة الرباعية خلال الاجتماع الذي سيعقد في ميونيخ في الخامس من الشهر القادم وأيضاً مع الجامعة العربية.

وبالانتقال إلى الوضع في غزة، أكد أن التصعيد الأخير لإطلاق الصواريخ على إسرائيل والغارات الجوية الإسرائيلية قد تخرج عن نطاق السيطرة.

وأضاف أن السكان المدنيين في غزة، حيث يعيش نحو ١,٥ مليون شخص تحت الحصار منذ ثلاثة سنوات، يستحقون العيش في ظروف أفضل.

ودعا الأمين العام إلى بذل المزيد من الجهود نحو المصالحة الفلسطينية الداخلية وأيضاً لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز، جلعاد شاليط كما دعا إلى إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين لدى إسرائيل، مشيراً إلى أن ذلك سيعد من تدابير بناء الثقة بين الجانبين.

بكين تدعم وترحب بالمفاوضات بين الكوريتين

■ بكين

اعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية غداة موافقة سيول على عرض بيونغ يانغ، أن الصين تدعم وترحب بالاقتراح الذي يقضي بإجراء محادثات عسكرية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

وقال المتحدث هونغ لي في بيان نشره أمس الأول موقع الوزارة على شبكة الانترنت: ندعم ونرحب بعزم كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على تحسين علاقاتهما عبر الحوار، وتقدمهما نحو المصالحة والتعاون ونأمل أن يؤدي هذا الحوار إلى نتيجة إيجابية.

وقد وافقت كوريا الجنوبية الخميس على اقتراح كوريا الشمالية البدء بمحادثات عسكرية رفيعة المستوى لتخفيف حدة التوتر، لكنها اعلنت مرة أخرى أن على كوريا الشمالية الاعتراف بمسؤوليتها عن الحادثين الخطرين اللذين وقعا في ٢٠١٠م.

وأدى حادثان خطران إلى توتر العلاقات بين الشمال والجنوب في ٢٠١٠م.

ففي مارس، لقي ٤٦ بحارا مصرعهم جراء اغراق البارجة شيونان والذي عزاه تحقيق دولي إلى بيونغ يانغ التي نفت مسؤوليتها، وفي اواخر نوفمبر، قصف الشمال جزيرة يونبيونغ الكورية الجنوبية واوقع اربعة قتلى.

من جانبها طلبت الولايات المتحدة من الصين ممارسة ضغوط على بيونغ يانغ، معتبرة أن البرامج النووية والصواريخ لدى كوريا الشمالية تشكل تهديدا للأراضي الأمريكية.

وحذر الرئيس الأمريكي باراك اوباما نظيره الصيني هو جينتاو الذي زار الولايات المتحدة هذا الأسبوع، من احتمال انتشار القوات الأمريكية في آسيا لاحتواء أي هجوم كوري شمالي محتمل.

الرئيس الهايتي السابق يدعو إلى المصالحة

■،، بور أو برنس

عبر الديكتاتور الهايتي السابق جان كلود دوفالييه في أول تصريحات له عن حزنه العميق.. لضحايا حكومته ودعا إلى المصالحة الوطنية في هايتي.

وفي كلمة مقتضبة، قال رجل هايتي القوي سابقا انه يريد ان يعبر عن حزنه العميق للذين يرون انهم ضحايا حكومته وهم محقون في ذلك.

وأضاف دوفالييه الذي كان يتحدث بنبرة ضعيفة أنني أعبر عن تضامني في هذه المرحلة الصعبة.

ودعا ببيبي دوك الذي يخضع لتحقيق في بلده بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في عهده الذي دام من ١٩٧١م إلى ١٩٨٦م الهايتيين إلى المصالحة الوطنية٠ معبرا عن أمله في حل سريع للازمة السياسية بعد عامين على الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل.

وبدا دوفالييه ٥٩ عاما الذي عاد إلى بور أو برانس بعد ٢٥ سنة في المنفى في فرنسا، يواجه صعوبة في الحديث وغادر المنصة بعد أقل من عشر دقائق، ليترك الحديث لمحاميه.

ولم يرد على أي سؤال ولم يكشف نواياه للمستقبل وخصوصا بشأن عودته إلى الساحة السياسية.

ووجه القضاء الهايتي الثلاثاء الماضي إلى دوفالييه تهمة الفساد واختلاس أموال عامة خلال رئاسته.

ورفعت أربع شكاوى ضده امام القضاء الهايتي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.